اتجاهات سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة

د. وداد أبوبكر محمود الجديد ـ قسم علم الاجتماع ـ كلية الآداب
جامعة بني وليد
البريد الإلكتروني: widadalij182@gmail البريد الالكتروني الأكاديمي: widadabobaker@bwu.edu.ly

الملخّـــــــص:

شهد سوق العمل في المجتمعات المعاصرة درجة عالية من التعقيد نتيجة المتغيرات العالمية، ويعد اقتصاد المعرفة من أهم التغيرات التي طالت بيئة سوق العمل حيث اندثرت مهن وتخصصات تقليدية وظهرت مهن وتخصصات حديثة، مما يتطلب إعداد وتأهيل الموارد البشرية لمواكبة التطور التكنولوجي للإيفاء بمتطلبات سوق العمل، وتسعى الدراسة إلى التعرف على اتجاهات سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة، وتنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، وقد توصلت إلى عدة نتائج اهمها: لاقتصاد المعرفة تأثير على اتجاهات سوق العمل منها إيجابية تمثلت في الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة سوق العمل، وتبني المعارف البناءة لتنمية القوى العاملة، وأخـرى سلبية مثل ظهور أنماط جديدة من العمالة مثل العمالة عن بعد، والعمالة المؤقتة، والتي تتطلب تشريعات وقوانين عمل جديدة.

الكلمات المفتاحيــة : العمل الحديث، اقتصاد المعرفة، سوق العمل ، اتجاهات سوق العمل.

Abstract

The labor market in contemporary societies has seen a high degree of complexity as a result of global variables, The knowledge economy is one of the most important changes that have long been developed and traditional occupations and specializations and features and modern disciplines, requiring preparation and rehabilitation of resources human to keep up with the technological development to meet the requirements of the modern labor market under the knowledge economy, and the style of metaduate studies, and has reached several of the most important results the economy of knowledge has an impact on the trends of labor market, including positive in the direction towards the use of modern technology in the labor market management, adopt constructive knowledge for manpower

development, and negative, such as new patterns of employment such as remote labor, and temporary employment, which require new labor legislation and laws.
Keywords: modern work, knowledge economy, labor market, labor market trends.

المقدمـــــة:

إن المجتمعات المعاصرة لم تعد مرتبطة بالتشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج والتوظيف الكامل فحسب بل اصبحت مرتبطة بعنصر التكنولوجيا الحديثة والتي ساعدت على تزايد المعارف ونشرها بشكل تصاعدي ومتسارع ، مما فرض على المجتمعات التحول نحو الاقتصاد المعرفي الذي يتمحور حول ابتكار المعرفة والحصول عليها والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها بهدف تحسين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وطالت هذه التغيرات بيئة سوق العمل حيث اندثرت مهن وتخصصات تقليدية، وظهرت مهن وتخصصات حديثة، وتزايد الطلب على المؤهلات والمهارات القادرة على التعامل مع تكنولوجيا العصر باعتبارها رأس المال البشري الذي يواجه منظومة العرض والطلب في سوق العمل ، وله القدرة على مواكبة متطلبات سوق العمل الحديث، فإعداد وتأهيل القوى العاملة في ظل اقتصاد المعرفة لا يرتكز على اكتساب المعارف فقط بل يتطلب اكتساب مهارات التفكير النقدي والابداع والابتكار والقدرة على اتخاذ القرار، وتوجيه الخدمات والتفاوض والمرونة المعرفية لمواكبة العمل في بيئة عالمية سريعة التغير.

وتحاول الدراسة الراهنة استعراض ومناقشة اتجاهات سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة حيث تنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، وقد اعتمدت على التحليل الكيفي للفهم والتفسير من خلال استقراء ومراجعة الادبيات السابقة والاطلاع على بعض الكتب والدوريات والأبحاث العلمية والتقارير ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد تم العرض النظري للدراسة على النحو الآتي: **المبحث الأول:** التعريف بموضوع الدراسة: الأهمية والأهداف: (إشكالية الدراسة والأهمية، اهداف الدراسة والتساؤلات، مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة والمداخل النظرية) المبحث الثاني: سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة: اتجاهات وتطورات: (اتجاهات

وتحولات سوق العمل، خصائص القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي، وتطورات استحداث الوظائف في سوق العمل، وأخيرًا النتائج والتوصيات)

المبحث الأول ـ التعريف بموضوع الدراسة: الأهمية والأهداف

أولًا ـ إشكالية الدراسة:

شهدت سوق العمل في المجتمعات المعاصرة درجة عالية من التعقيد نتيجة المتغيرات الاقتصادية، فالتنافس لم يعد على المستوى المحلي فحسب بل انتقل ليصبح دولي النطاق، ويعد اقتصاد المعرفة من أهم التطورات والتغيرات التي فتحت آفاق واسعة أمام بيئة الأعمال لتطوير وتجديد أساليبها وأليات العمل داخلها من أجل انجاز مختلف الوظائف بصورة أكثر فاعلية خاصة بعد اختفاء بعض المهن التقليدية التي اعتمدت على المجهود العضلي والذهني للإنسان وحلت محلها التكنولوجيا الحديثة التي وفرت الجهد والوقت، وبالتالي فأسواق العمل الحديثة لن تكون قادرة على تحقيق السبق والريادة ألا بفعل تنمية القوى البشرية واعدادها وتأهيلها والتي تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية تضمن لها البقاء والاستثمار، ولفهم تحولات واتجاهات سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة فإننا نطرح إشكالية الدراسة في التساؤل الاتي: ماهي اتجاهات سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة؟

ثانيا ـ تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي وهو: ماهي اتجاهات سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة؟ ووفقًا لهذا التساؤل تمت صياغة التساؤلات الاتية:

1ـ ماهي أبرز اتجاهات سوق العمل الحديث؟

2ـ ماهي خصائص القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي؟

3ـ ما تأثير اقتصاد المعرفة في استحداث فرص العمل؟

ثالثًا ـ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة وذلك من خلال الاتي:

1ـ استعراض بعض اتجاهات سوق العمل الحديث.

2ـ معرفة خصائص القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي.

3ـ إبراز تأثير اقتصاد المعرفة في استحداث فرص العمل.

رابعا ـ أهمية الدراسة:

ـ تنطلق أهمية الدراسة الراهنة إلى ما يحظى به موضوع سوق العمل من أهمية بالغة على الصعيدين النظري والعملي إذ تساهم في إثراء تراث علم الاجتماع بنتائج قد تساعد في فهم وتفسير الفرص والتحديات التي تواجه سوق العمل الحديث.

ـ إن دراسة اقتصاد المعرفة وتأثيره على اتجاهات سوق العمل، وخاصة فيما يتعلق باختفاء العديد من الوظائف التقليدية في المجتمع المعاصر، والتركيز على تنمية وبناء المهارات والقدرات البشرية في بعض قطاعات الأعمال حتى تواكب التطور التكنولوجي والتغيرات في بيئة العمل يضفي المزيد من الأهمية على الدراسة الراهنة.

خامسًا ـ مفاهيم الدراسة:

1ـ الاتجاهات : تعرف الاتجاهات بأنها "مشاعر الفرد تجاه الأشياء أو الحوادث أو الأشخاص الآخرين أو الأنشطة وقد تكون هذه المشاعر إيجابية أو سلبية حسب مدركات الشخص وتوقعاته، وعندما نتكلم عن اتجاهات العمل فهي تعبر عن المشاعر والمعتقدات والميول السلوكية تجاه الجوانب المختلفة للوظيفة، ولمكان العمل، والأفراد الذين نتعامل معهم في بيئة العمل"(1)

ـ ويتفق تعريف الدراسة الإجرائي للاتجاهات مع ما ورد في التعريف السابق.

2ـ سوق العمل الحديث: يعرف سوق العمل الحديث بأنه "المكان الذي يتم عبره التقاء كل من البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات، بعبارة أخرى هو محل التقاء جانبي العرض والطلب على السلع والخدمات، وبفضل التطور المتسارع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تم تجاوز المكان الجغرافي الذي يتم خلاله إجراء تحقيق التبادل والاتصال لذا فقد تحول السوق من محلي إلى إقليمي أو عالمي يتم خلاله إجراء كافة العمليات المتعلقة بالسوق، ولكي تعمل الأسواق بشكل فعال يجب توفر عدة شروط من ابرزها: القانون والنظام، حماية الأفراد والممتلكات، الموازنة بين المنافسة والتعاون، القيم المادية كمحفز للإنتاج الأكبر، العقلانية التي لا تتقيد بالتقاليد والتعاون، حرية تداول المعلومات"(2)

ـ تعريف سوق العمل الحديث إجرائيًا: يضم جميع قطاعات العمل في المجتمع المعاصر والذي تتفاعل فيه اليات العرض والطلب أي عرض القوى العاملة الراغبة في الحصول على عمل، والطلب على القوى العاملة من أصحاب الأعمال والتي تتطلب في ظل اقتصاد المعرفة العديد من المهارات مثل المهارات التكنولوجية والمعرفية والمهنية مع تراجع الشكل التقليدي للعمل.

3ـ اقتصاد المعرفة: يعرف اقتصاد المعرفة بأنه "مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، تكون فيها المعرفة سلعة اقتصادية، وعامل من عوامل الإنتاج، ومورد اقتصادي غير ناضب ومتجدد، ويزيد الاستخدام، وتدخل المعرفة في جميع القطاعات الاقتصادية، وتؤدي دورًا مهمًا في النمو والتنمية الاقتصادية"(3)، وتعرف منظمة الإنماء الاقتصادي OECD: بأنه "الاقتصاد الذي يرتكز على المعلومات وإن المعرفة فيه مركز النمو والتنمية الاقتصادية ويستند الاقتصاد المعرفي بشكل مباشر على انتاج المعرفة ونشرها وتوزيعها واستعمالها"(4)

ـ تعريف اقتصاد المعرفة إجرائيًا: هو الاقتصاد الذي تشكل فيه المعرفة المكون الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، ويتمحور حول اكتساب القوى العاملة مهارات مهنية وتكنولوجية ومعرفية، ويسهم في خلق فرص العمل والتوظيف في القطاعات الاقتصادية.

سادسًا ـ الدراسات السابقة:

بحسب استطلاع الباحثة على التراث النظري في علم الاجتماع تبين أن هناك قلة في الدراسات السوسيولوجية، وبخاصة المحلية التي ربطت بين اتجاهات سوق العمل الحديث واقتصاد المعرفة، فمعظم الدراسات المحلية تناولت الفجوة بين المخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل، ولذلك سيتم عرض عددًا من الدراسات العربية ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة بعد تقسيمها إلى المحاور الاتية: المحور الأول: الدراسات التي تناولت اتجاهات سوق العمل الحديث، والمحور الثاني: الدراسات التي تناولت اقتصاد المعرفة.

ـ المحور الأول ـ الدراسات التي تناولت اتجاهات سوق العمل الحديث:

1ـ دراسة (عبد الحليم جلال 2017) اتجاهات سوق العمل في الجزائر: هدفت الدراسة إلى معرفة أهم الاتجاهات ومؤشرات سوق العمل في الجزائر واستعراض

بعض من خصائص واتجاهات استحداث الوظائف في العالم، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: إن التوجهات الاقتصادية والتغيرات العالمية لها تأثير على سياسات العمل واستحداث الوظائف.(5)

2ـ دراسة (عمر علوط 2017) تحولات العمل واتجاهاته المستقبلية: هدفت الدراسة إلى معرفة أهم الاتجاهات المستقبلية المحددة للعمل، وأهم الأدوار التي سيؤديها العمل في المستقبل في الأزمة الاقتصادية المعاصرة، وكشفت الدراسة عن عدة نتائج أهمها: وجود عدة اتجاهات ثقيلة للعمل المتمثلة في التزايد البطيء والمستمر لحجم المعرفة المستعملة في العمل مقابل انخفاض الجهد العضلي للقوى البشرية بفعل الاتجاه الخطي لتطور التقنية.(6)

3ـ دراسة (حنان محمد عاطف كشك 2023) التحول الرقمي وتغير متطلبات سوق العمل التحديات والفرص، دراسة حالة على عينة من القطاعات التي اتجهت إلى التحول الرقمي بمدينة المنيا: هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين المستجدات الراهنة ومن أهمها التحول الرقمي، وبين فرص العمل المتوقعة في ظل تغير متطلبات سوق العمل الحالية، وكشفت نتائج الدراسة إن التحول إلى عصر الرقمنة وإن كان سيحقق للاقتصاد انطلاقة كبيرة، الا أنه من المتوقع أن تُحدث هذه التحولات التكنولوجية تأثيرات سلبية على سوق العمل، فالطلب على المهارات التقليدية الأقل تقدمًا التي يمكن استبدالها بالتكنولوجيا اخد في الانخفاض، في الوقت نفسه يرتفع الطلب على المهارات التكنولوجية والمعرفية المتقدمة.(7)

ـ المحور الثاني ـ الدراسات التي تناولت اقتصاد المعرفة:

1ـ دراسة (جوال وآخرون، 2011) الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة: هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى خصائصه وأهم مؤشراته وايضًا ابراز أهم التحولات التي طرأت على إدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة، وكشفت نتائج الدراسة إن اقتصاد المعرفة هو المحور الأساسي لبيئة الأعمال المعاصرة الأمر الذي انعكس على إدارة الموارد البشرية وأدخل عليها العديد من التحولات.(8)

2ـ دراســـــة : (سعد خضير عباس الرهيمي 2011) الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية: هدفت الدراسة إلى معرفة الارتباط

الوثيق بين التطلعات نحو التنمية العربية الشاملة والتي من أهم عناصر الاقتصاد المعرفي، وكشفت الدراسة عن عدة نتائج أهمها: غياب التبادل الأفقي في مجال المعلومات فيما بين الدول العربية وعدم الاستغلال الجيد للموارد البشرية والكفاءات العلمية التي تعد أساس الاقتصاد المعرفي.(9)

3ـ دراسة (أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان 2023) التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية: هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة اقتصاد المعرفة وخصائصه مع التحليل لاستراتيجية التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة والألية التي يعمل بها في قيادة النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الاقتصاد المعرفي ليس اقتصادًا موازيًا أو بديلًا للاقتصاد التقليدي بل هو صيغته الحديثة وأن اقتصاد المعرفة يسهم في خلق العديد من فرص العمل التي تساعد في نمو وتطور الاقتصاد.(10)

ـ التعقيب على الدراسات :

لقد كشفت نتائج الدراسات العربية أن سوق العمل شهد تحولًا كبيرًا في السنوات الأخيرة نتيجة لتأثير التوجهات الاقتصادية على سياسات العمل، وإن اقتصاد المعرفة هو المحور الأساسي لبيئة الأعمال المعاصرة والذي يسهم في خلق العديد من فرص العمل واستحداث الوظائف، والذي يرتكز على نشر المعارف والمعلومات، وهو ما يتفق مع نتائج الدراسة الراهنة التي انطلقت كمحاولة لفهم وتحليل اتجاهات سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة في المجتمع الليبي المعاصر بعد ما تبين قلة الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع في التراث النظري لميادين علم الاجتماع، وخاصة في علم اجتماع العمل والتنظيم، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والتقنية والمجتمع.

سابعًا ـ المداخل النظرية للدراسة:

تعتمد الدراسة في توجهها النظري لتفسير اتجاهات سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة على مدخليين أساسيين هما: المدخل الكلاسيكي، مدخل رأس المال البشري.

1ـ المدخل الكلاسيكي: توجه المدخل الكلاسيكي لدراسة أفضل السُبل من اجل تحقيق الكفاية الإنتاجية ورفع مستوى أداء العاملين في الوظائف والمؤسسات وأهم منظري هذا المدخل هو "فريديرك تايلور" الذي ركز في أبحاثه على دراسة الإدارة

العلمية في مجال المؤسسات وأسواق العمل وخلص إلى عدة مبادئ أهمها: إرساء التحليل العلمي والمنطقي في مجال الأداء والعمل، وتدريب وتنمية مهارات العاملين بطريقة علمية تحسن أدائهم، و"هنري فايول" الذي اهتم بدراسة الإدارة التنظيمية ويرى إن افضل الطرق المُثلى لتنظيم العمل هو محاولة التوفيق بين المورد البشري والمورد المادي، ومراعاة العلاقات التي تربط بين الأفراد داخل مؤسسات العمل، و"ماكس فيبر" الذي كان له الدور البارز في تناول البيروقراطية حيث يرى انها التنظيم المثالي للمنظمات والمؤسسات كبيرة الحجم حيث يتم وضع النظم والقواعد واللوائح للعمل ككل، والعمل على تنمية هيئة إدارية متخصصة يتمثل عملها في التنسيق والتحديد الدقيق للواجبات، وحدد أهم خصائص البيروقراطية كتنظيم رسمي في شغل الوظيفة على أساس الكفاءة والتخصص واحتراف الموظف لوظيفته.(11)

2ـ مدخل رأس المال البشري: يؤكد المدخل على أن المعرفة التي يكتسبها رأس المال البشري تمثل الاستثمار الحقيقي في المهارات والخبرات التي تعد عنصر القوة الأساسي لاستراتيجية الأعمال، والتي تهدف إلى مواكبة التحولات الاقتصادية، ويعد "جاري بيكر" من أبرز الباحثين الذين أسهموا في تطوير هذه النظرية حيث أهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار، وركز في أبحاثه على القوى العاملة والتدريب الذي يعد أكثر جوانب الاستثمار البشري، و- أيضًا - على متغيرات القطاع الاقتصادي التي تؤثر في بيئة سوق العمل.(12)

ومن خلال العرض النظري السابق يتضح أن رأس المال البشري له دور أساسي في نجاح بيئة الأعمال، حيث إنه يميز اسواق العمل الحديثة التي يمكنها أن تقدم ابتكارات لمنتجاتها بشكل أفضل، وخدماتها بمعدلات أسرع مما يسهم في تحقيق التنافسية من خلال استخدام التكنولوجيا ووسائل الإنتاج الحديثة وأساليب عمل جديدة، وذلك يتحقق بالاهتمام بكفاءة العملية الإدارية والتنظيمية ووضع المبادئ المعيارية التي توجه وتضبط بيئة العمل.

المبحث الثاني ـ سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة: اتجاهات وتطورات

أولًا ـ اتجاهات وتحولات سوق العمل: إن سوق العمل هي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها العمل والطلب عليه، وتتضمن عمليات الشراء والبيع والتسعير، ويتم فيها تخصيص المورد البشري عند معدلات أجر محددة، ولا يقف

التخصيص عند العامل ورب العمل بل يمتد إلى تخصيص مجتمعي بين الموارد البشرية والمنشآت والصناعات والمهن والأقاليم، وسوق العمل قد تكون محلية أو دولية أو عالمية حسب الاختصاص والندرة، ويعمل سوق العمل الحديث والمنظم وفق تشريعات وقوانين محددة وتقنيات حديثة، بعكس سوق العمل الغير منظم الذي لا يخضع للتشريعات والقوانين، ويتكون سوق العمل من جانبين أساسيين هما: العرض: ويقصد به "عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلًا أو المستعد للعمل من الشريحة السكانية النشطة اقتصاديًا خلال فترة زمنية معينة"، والطلب: ويقصد به "الطلب على العمل، والذي يمثل الجانب الأخر من السوق وهو توفير الأعداد والنوعيات المطلوبة من العمالة لأداء أعمال معينة في أوقات محددة وبتكلفة عمل مناسبة".(14)

ولقد تأثرت أسواق العمل في المجتمعات المعاصرة بالتغيرات والمستجدات العالمية، فسعت إلى اتخاد خطوات عديدة لإعادة النظر في مفاهيمها وأساليبها وتقنياتها لمواكبة هذه التطورات، وبالتالي يمكن القول إن سوق العمل يتجه نحو تبني المعارف البناءة في ظل اقتصاد المعرفة، وتطبيقها للاستثمار الناجح فيها من خلال تحقيق إدارة فعالة للمورد البشري باعتباره المنتج الأساسي للمعرفة وتطبيقها بشكل يضمن استدامة واستمرار أسواق العمل، ويمكن تحديد أهم الاتجاهات الإيجابية والسلبية لسوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة فيما يلي:

ـ **اتجاهات إيجابية :** تمثلت في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة سوق العمل الحديث، وتشجيع التعليم والتدريب المستمر لتنمية القدرات البشرية لمواجهة التكنولوجيا والتعامل معها، وايضًا ادماج فلسفة بناء القوى العاملة في صلب سياسات واستراتيجيات سوق العمل باعتبارهم المصدر الحقيقي للنجاح والمنافسة.

ـ **اتجاهات سلبية:** تمثلت في ظهور أنماط جديدة من العمالة مثل العمالة عن بعد، والعمالة المؤقتة، وجميعها تتطلب تشريعات وقوانيين عمل جديدة، كما سوف تؤدي التكنولوجيا الحديثة إلى تغيرات في نوعية المهارات المطلوبة للأداء الفعال، والأدوار الوظيفية للعاملين.(15)

وتحاول المجتمعات العربية ومن ضمنها المجتمع الليبي التكيف مع تأثيرات اقتصاد المعرفة في ظل مستويات إنمائية متواضعة نسبيًا، تتسم بانخفاض كفاءة

الإدارة وضعف الهياكل الإنتاجية مقارنة مع المستوى المطلوب للتنافس في أسواق المجتمعات المتقدمة، وايضًا تأثر نمو العرض من العمالة بسبب ارتفاع معدلات نمو السكان والقوى العاملة وما يقابله من تأخر نمو الطلب على العمالة، وذلك نتيجة ضعف معدلات الاستثمار، ومن ثم ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل وما ترتب عليه زيادة معدل البطالة، وبذلك تسعى المجتمعات العربية جاهدة لإيجاد الحلول اللازمة لهذه الأوضاع فلجأت إلى اعداد البرامج الإنمائية والإصلاحية لتنويع الهياكل الإنتاجية وتنمية مهارات القوى العاملة بما يؤدي إلى تحسين فرص التشغيل والإنتاجية في أسواق العمل.(16)

ثانيًا ـ خصائص القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي: لقد ارتكز الاقتصاد القديم على ثلاثة عوامل أساسية للإنتاج وهي الأرض والعمالة ورأس المال المادي، بينما كانت العناصر الأساسية للاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية والابداع والابتكار والمعلومات، وأصبحت للتكنولوجيا أهمية تفوق المورد المادي، حيث وصلت نسبة (50%) من نمو الإنتاج في الاتحاد الأوروبي بفعل الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي هذا السياق يمكن القول بأن اقتصاد المعرفة هو "الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والابداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية علميًا ومعرفيًا كي تتكمن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة معتمدًا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي"(17)، ويشير هذا المفهوم إلى ركائز واهمية الاقتصاد المعرفي وهي:

ـ ركائز الاقتصاد المعرفي:

1ـ البحث والتطوير: وهو مقياس لمستوى البحث والتطور التقني الذي يعكس القدرة على مواكبة ثورة المعرفة واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2ـ التعليم والتدريب: ويعد المدخل الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة وهو يركز على رأس المال البشري القادر على ادماج التكنولوجيا الحديثة في العمل.

3ـ البنية المعلوماتية: وهي التي تسهل نشر المعلومات والمعارف بما يخدم الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي.

4ـ الحوكمة القائمة على أسُس اقتصادية قوية توفر كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج.(18)

ـ أهمية اقتصاد المعرفة:

1ـ يعمل على زيادة وتراكم المعرفة العلمية والعملية التي تعد الأساس لتوليد الثروة.

2ـ يوفر فرص عمل متنوعة ومتزايدة وواسعة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3ـ يوفر البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات في مجالات المعرفة العلمية والعملية مما يسهم في احداث التجديد للمؤسسات والمنظمات.

4ـ يقلل من استخدام الموارد الطبيعية من خلال الاعتماد على موارد المعرفة وتطويرها بما يضمن ديمومة تطور النشاطات الاقتصادية.(19)

وقد دعت التغيرات السريعة لبيئة سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة إلى ضرورة إيجاد سياسات وبرامج شاملة لتنمية القوى العاملة والتي من شأنها أن تساعد المؤسسات وأصحاب العمل على فهم الروابط بين برامج التعليم والتدريب وسوق العمل، ويمكن تحديد خصائص القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي في الاتي:

1ـ تعتمد القوى العاملة على التعليم والتدريب المستمر، والتي تضمن مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة، مما يسهم في انتقال النشاط الاقتصادي من انتاج وصناعة السلع إلى انتاج وصناعة الخدمات المعرفية.

2ـ مقدرة القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الحديثة على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفًا يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة والدقة والاستجابة.

3ـ تمتلك القوى العاملة القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل مما يحقق التنافسية العالمية.(20)

ومما سبق يتضح أن تحديد خصائص القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تؤدي إلى مواكبة التغيرات في سوق العمل الحديث، والذي يحتاج إلى المهارات التكنولوجية والمعرفية والتقنية والتي يوفرها اقتصاد المعرفة، وهو ما يتفق مع تعريف الدراسة الإجرائي لاقتصاد المعرفة.

ثالثًا ـ تطورات استحداث الوظائف في سوق العمل: لقد غير اقتصاد المعرفة بيئة العمل ومكانها في آن واحد بفعل تكنولوجيا المعلومات التي يسرت إمكانية نقل بيئة العمل من مكان إلى أخر من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر المحمولة، فأتاحت للعاملين في مؤسسة ما مباشرة أعمالهم دون الحضور إلى مقر العمل، مما ترتب عليه انتشار ظاهرة العمل بالتجزئة أي الأعمال الحرة، وانتهاء ارتباط العاملين بالمؤسسة بانتهاء العمل المكلفين به، واتاح إمكانية توفير فرص العمل لجميع أفراد المجتمع، مما أدى إلى تنوع النشاطات الاقتصادية بدرجة كبيرة، وذلك بالاعتماد على التقنيات المتطورة والمتقدمة كمجال الفضاء والطاقة البديلة، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الصيدلانية، وبالشكل الذي تُوسع من خلاله القدرة على زيادة الإنتاج.(21)

ولقد ظهر على الساحة الدولية تقسيم عمل جديد، بعد دخول العالم إلى مرحلة الاقتصاد المعرفي نتيجة لاستخدام القوى العاملة التقنية الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي أصبحت صفة ملازمة لقوة العمل في المجتمعات المتقدمة وبالتالي تميزت بقدرتها على استيعاب المعرفة المتخصصة في مختلف المجالات الاقتصادية كاعتماد حقوق براءات الاختراع وحقوق العلامات التجارية والملكية الفكرية، وقد احتلت المكانة الأولى في صادراتها وشهدت هذه المجتمعات نمو سريع في الإنتاج بشكل منظم أدى إلى استحداث الوظائف في بيئة العمل وترتب على ذلك:(22)

1ـ تحقيق النمو السريع في قطاع الاقتصاد من خلال الدور الكبير للصناعات المنتجة للثروة المعرفية والتي تعمل على استخدامها وتفعيلها مقارنة بالصناعات التقليدية.

2ـ أصبحت الأسواق تتاجر في الثروة كأصول غير ملموسة أي معرفية والناتجة من الابتكارات الإنسانية كالمشتقات المالية مثل العقود المستقبلية وعقود الخيارات.

3ـ الأسواق الحديثة المتمثلة في الأسواق الإلكترونية الجديدة والتي أصبحت أماكن للتجارة.(23)

وباستقراء الواقع العالمي أشارت العديد من التقارير والدراسات إلى التطورات الهائلة في سوق العمل الحديث، حيث أشار تقرير التنمية في العالم 2019 إلى ان التوسع الكبير والسريع لشركات الكبرى سوف ييسر الأمر على الشركات الصغرى للوصول لأسواق جديدة، نظرًا لمعاصرتها للتكنولوجيا الحديثة، وسوف يقلص التغيير

التكنولوجي الوظائف المكتبية ذات الطابع التقليدي ويعمل على إحلال أنواع جديدة من العمالة، ومن المتوقع خلال عقد من الزمن سيتم الاستعاضة عن وظيفة من كل ثلاث وظائف، وستشهد الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة انخفاضٌ مذهلٌ.(24)

ومما سبق يتضح إن العمل والتوظيف يتأثر بالتغيرات التي طالت المجتمعات المعاصرة بفعل التقنيات الحديثة على الوظائف المتوقعة في سوق العمل الحديث في ظل اقتصاد المعرفة.

رابعًا ـ النتائج والتوصيات :

ـ نتائج الدراسة:

1ـ تأثر أسواق العمل في المجتمعات المعاصرة بالتغيرات والمستجدات العالمية، فاتجهت نحو تبني المعارف البناءة في ظل اقتصاد المعرفة، وهو ما يتفق مع دراسة (جوال واخرون2011)، والتي توصلت إلى إن اقتصاد المعرفة هو المحور الأساسي لبيئة الأعمال المعاصرة الأمر الذي انعكس على إدارة الموارد البشرية وأدخل عليها العديد من التحولات.

2ـ إن التحول في بيئة سوق العمل له تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية ومن أهم التأثيرات الإيجابية هو الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة سوق العمل، وتشجيع التعليم والتدريب المستمر لتنمية القوى البشرية، وأهم التأثيرات السلبية هي ظهور أنماط جديدة من العمالة مثل العمالة عن بعد والعمالة المؤقتة، والتي تتطلب تشريعات وقوانين عمل جديدة، وهو ما يتفق مع دراسة (عبد الحليم جلال 2017) ودراسة (حنان محمد عاطف كشك 2023) حيث أكدت الدراسات على أن التوجهات والتحولات لها تأثير إيجابي على سياسات سوق العمل، بينما توصلت دراسة كلًا من (سعد خضير عباس الرهيمي 2011)، و(عمر علوط 2017) إلى أن التأثير السلبي يتمثل في عدم الاستغلال الجيد للمورد البشري نتيجة بُطئ الاتجاه الخطي لتطور التقنية وغياب التبادل الأفقي في مجال المعلومات في المجتمعات العربية.

3ـ إن تحديد خصائص القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي يؤذي إلى مواكبة التغيرات في سوق العمل الحديث والذي يحتاج إلى المهارات التكنولوجية والمعرفية والتقنية، والتي يوفرها اقتصاد المعرفة، وهو ما أكده مدخل رأس المال البشري الذي

يرى إن المعرفة التي يكتسبها رأس المال البشري تمثل الاستثمار الحقيقي في المهارات التي تعد عنصر القوة الأساسي لإستراتيجية أسواق العمل.

4ـ تأثر العمل والتوظيف بالاقتصاد المعرفي الذي نتج عنه استحداث الوظائف بفعل التقنيات الحديثة وظهور أسواق عمل حديثة مثل الإلكترونية التي أصبحت أماكن للتجارة، وذلك يتفق مع دراسة (أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان 2023) والتي توصلت إلى إن اقتصاد المعرفة يسهم في خلق العديد من فرص العمل التي تساعد في نمو وتطور الاقتصاد، وهو ايضًا ما أكد عليه المدخل الكلاسيكي بأن تحقيق الاهتمام بكفاءة العملية الإدارية والتنظيمية هي التي توجه وتضبط بيئة سوق العمل.

ـ توصيات الدراسة:

1ـ الاستفادة من تجارب المجتمعات المتقدمة في مجال استخدام التكنولوجية المتطورة بما يناسب أسواق العمل الحديثة.

2ـ أن تهتم المؤسسات في سوق العمل بكيفية توظيف التكنولوجيا بالشكل الذي يعود بالقيمة المضافة لها.

3ـ وضع البرامج التدريبية لتأهيل القوى العاملة لمواكبة التغيرات والمستجدات في سوق العمل والتي تتوافق مع ركائز ومتطلبات اقتصاد المعرفة.

4ـ الاهتمام بالتعليم ونشر المعارف والمعلومات لبناء وتنمية العنصر البشري القادر على الإبداع والابتكار، ومن أجل تحسين أداء القوى العاملة التي يتطلبها سوق العمل الحديث وبما يؤدي إلى زيادة فرص عمل جديدة.

الهـــوامـــش:

1ـ ليليا بن صالح، مدخل لعلم اجتماع التنظيم والعمل، منشورات جامعة قالمة، الجزائر، 2016، ص 39.

2ـ عادل مجيد عيدان العادلي، حسين وليد حسين عباس، الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص ص 143ـ 144.

3ـ محمود نايف محمود، الاقتصاد المعرفي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1، 2014، ص 37.

4ـ أنمار امين البرواري، طارق توري إبراهيم، الاقتصاد المعرفي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2022، ص 38.

5ـ عبد الحليم جلال، اتجاهات سوق العمل في الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد8 ـ العدد2، ديسمبر 2017، ص ص 275 ـ 296.

6ـ عمر علوط، تحولات العمل واتجاهاته المستقبلية، مجلة إضافات، العددان 36 ـ 37، خريف 2016، شتاء 2017، ص ص303 ـ 324.

7ـ حنان محمد عاطف كشك، التحول الرقمي وتغير متطلبات سوق العمل (التحديات والفرص) دراسة حالة على عينة من القطاعات التي اتجهت إلى التحول الرقمي بمدينة المنيا، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد الخامس، يوليو 2023، ص ص 197 – 242.
8ـ محمد السعيد جوال واخرون، الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة: رؤية نظرية تحليلية، الملتقى الدولي الخامس حول: (رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة)، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة، الجزائر، 13/ 14، ديسمبر 2011، ص ص 1 – 16.
9ـ سعيد خضير عباس الرهيمي، الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 19 ـ العدد 4، ديسمبر 2011، ص ص 518 – 529.
10ـ أحمد إبراهيم متولي دهشان، التحول الرقمي نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد الثامن والثلاثون، 2023، ص ص 550 – 623.
11ـ طلعت إبراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص ص 96 – 97.
12ـ اعتماد محمد علام، اجلال إسماعيل حلمي، علم اجتماع التنظيم مداخل نظرية ودراسات ميدانية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2013، ص 49.
13ـ بلقاسم شبيلي، نورة قنيقة، رأس المال البشري مدخل لبناء التنمية قراءة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7 ـ العدد 1، مارس 2020، ص ص 238 – 255.
14ـ مصطفى نجيب شاوش، إدارة الموارد البشرية ـ إدارة الأفراد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2005، ص 136.
15ـ سناء الموسوي، إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص284.
16ـ صندوق النقد العربي، أسواق العمل في الدول العربية، www.amf.org.ae 2024.6.14
17ـ عبد الرحمن كسَّاب عامر، رأس المال المعرفي، دار كتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 135.
18ـ شروق جمال طاهر، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص 143.
19ـ تقرير صادر عن مركز الخليج للأبحاث، الاقتصاد المعرفي، www.grc.net2024.7.20
20ـ القواعد الارشادية بشأن إنشاء نظم معلومات متكاملة لسوق العمل لدعم الحوكمة الفعالة لسوق العمل في أفريقيا، أكتوبر 2020، https//au.in2024.7.25
21ـ عائشة شتاتحة، الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 40.
22ـ محمد فتحي عبد الهادي، اقتصاد المعرفة في الادبيات العربية دراسة تحليلية ودروس مستفادة، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مجلد1 ـ العدد1، يناير 2019، ص 166.
23ـ أحمد سمير فوزي عبدالله، الاتجاهات الحديثة في توظيف الإنتاجية العلمية لأعضاء بالجامعات في مجال اقتصاديات المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 182، الجزء الثالث، أبريل 2019، ص 913.
24ـ تقرير التنمية في العالم 2019، الطبيعة المتغيرة للعمل، صندوق البنك الدولي، ص 20.
Ocuments.albankawli.org 2024.8.2